اعترافا منها بالجهود الوطنية الصادقة لتطوير «المنظومة» في البلاد بمفهومها الشامل والمتكامل

الأمم المتحدة تعتمد بالإجماع تقرير الكويت لحقوق الإنسان

وزير العدل المستشار ناصر السميط والسفير الشيخة جواهر الصباح والسفير ناصر الهين

الوفد خلال استماعه للتوصيات

وزير العدل المستشار ناصر السميط: الكويت قدمت إصلاحات تشريعية ومؤسسية تتماشى مع المعايير الدولية

بلادي تعتز بالدعم الذي لقيه التقرير والملاحظات البناءة التي قدمتها الدول الأعضاء وملتزمون بالشفافية والتعاون

حريصون على دراسة 290 توصية تلقتها البلاد من الدول الأعضاء وموافاة المجلس بالردود الرسمية بالدورة المقبلة

جزيل الشكر والتقدير لأعضاء فريق الترويكا الذين أشرفوا على دراسة التقرير وتعاونهم البناء في المناقشات

نثمن دور اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات التي ساهمت في إنجاح هذه المشاركة المشرفة

جنيف – "كونا": اعتمد مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة أمس الأول الجمعة بالإجماع "تقرير دولة الكويت الوطني الرابع" الذي أكدت فيه الكويت على تعزيز منظومتها الوطنية لحماية حقوق الإنسان عبر إصلاحات تشريعية ومؤسسية وميدانية شاملة وحرصها المتواصل على تطوير الإطار القانوني بما يتماشى مع المعايير الدولية.

جاء ذلك في جلسة عقدها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان في جنيف قدم فيه وفد دولة الكويت تقريرها الوطني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل فيها وذلك برئاسة وزير العدل المستشار ناصر السميط.

وأكد وزير العدل المستشار ناصر السميط أن اعتماد مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة بالإجماع "تقرير دولة الكويت الوطني الرابع" يعد دليلا على الاعتراف بالجهود الوطنية الصادقة لتطوير منظومة حقوق الإنسان بمفهومها الشامل والمتكامل وتعزيزها.

أدلى المستشار السميط بتلك التصريحات لـ"كونا" عقب اعتماد تقرير دولة الكويت في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان المنعقد في جنيف حيث أكدت الكويت على تعزيز منظومتها الوطنية لحماية حقوق الإنسان عبر إصلاحات تشريعية ومؤسسية وميدانية شاملة وحرصها المتواصل على تطوير الإطار القانوني بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وأعرب السميط عن اعتزاز الكويت بالدعم الذي لقيه هذا التقرير والملاحظات البناءة التي قدمتها الدول الأعضاء مؤكدا التزام الكويت بالشفافية والتعاون الإيجابي في إطار هذه الآلية الدولية.

وأكد السميط أن التقرير الوطني جاء نتيجة المسار الوطني الجاد والتشاوري بين مختلف الجهات المعنية كما أنه أبرز ما تحقق من خطوات ملموسة في مجال حقوق الإنسان وعلى رأسها إطلاق الخطة الوطنية لتطوير التشريعات التي تعد إحدى أبرز أولويات الدولة لتعزيز سيادة القانون وضمان تماشي المنظومة التشريعية الوطنية مع المعايير الدولية.

وخلال جلسة مناقشة التقرير أكد السميط في كلمته أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان على حرص دولة الكويت على دراسة 290 توصية تلقتها من الدول الأعضاء وموافاة المجلس بالردود الرسمية خلال الدورة المقبلة مؤكدا حرص الكويت على المتابعة الجادة والتنفيذ المسؤول.

وأعرب السميط عن جزيل الشكر والتقدير لأعضاء فريق الترويكا الذين أشرفوا على دراسة التقرير (مملكة تايلند – جمهورية التشيك – جمهورية بنين) على تعاونهم البناء.

ووجه وزير العدل شكره أيضا إلى اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات ذات الصلة بحقوق الانسان ممثلة بالسفير الشيخة جواهر الصباح وإلى الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الامم المتحدة في جنيف ممثلا بالسفير ناصر الهين على دورهم المشهود في تنظيم ومتابعة هذا الاستعراض الدوري بالإضافة إلى جميع الجهات الوطنية التي ساهمت في إعداد التقرير وإنجاح هذه المشاركة المشرفة.

وعودا على بدء، أكدت دولة الكويت في تقريرها على قيامها بمراجعة تشريعية شاملة لجميع القوانين البالغ عددها 983 قانونا التي اسفرت حتى الآن عن إقرار سلسلة من الإصلاحات القانونية الجديدة.

واستعرض الوفد أبرز إنجازات الكويت على المستويات التشريعية والمؤسسية والميدانية بينها قانون الحماية من العنف الأسري ومرسوم بشأن إقامة الأجانب لمكافحة الاتجار بالإقامات فضلا عن تعديل قانون الجزاء لإعادة تعريف جريمة التعذيب وفقا لتوصيات لجنة مناهضة التعذيب وتعديل قانون الجنسية لمواءمته مع منظومة الحقوق المدنية والاجتماعية وإلغاء المادة 153 دعما لمبدأ المساواة بين الجنسين ورفع سن الزواج إلى 18 عاما وإلغاء المادة 182 من قانون الجزاء التي كانت تعفي مرتكب جريمة الخطف من العقوبة إذا تزوج الجاني من الضحية.

وأوضح التقرير أن الدولة اتخذت خطوات مؤسسية مهمة منها إنشاء مراكز لحماية ضحايا العنف الأسري ومكتب وطني لحماية الطفولة ولجان وطنية مختصة بحقوق المرأة وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وإنشاء لجنة شؤون المرأة والأعمال المعنية بحماية حقوق وتعزيز دور المرأة في التنمية إضافة إلى تخصيص نيابات عامة متخصصة لمكافحة الاتجار بالبشر وحقوق الإنسان بالإضافة إلى تدشين مراكز حماية الطفولة في يوليو 2024 لمتابعة حالات الاعتداء والإهمال.

كما أكد على الدور المحوري الذي تؤديه المرأة الكويتية في التنمية إذ تمثل 58 في المئة من إجمالي القوى العاملة الوطنية وتصل نسبة مشاركتها إلى 60 في المئة في القطاع الحكومي و48 في المئة في القطاع الخاص و48 في المئة في مهنة المحاماة إلى جانب تمثيلها بثلاث حقائب وزارية في الحكومة الحالية.

كما لفت التقرير الوطني إلى الاهتمام البالغ الذي توليه دولة الكويت لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة إذ خصصت نحو 340 مليون دولار لدعم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة للسنة المالية 2024/2023 شملت دعم 82 جهة تعليمية وتأهيلية واستفاد منها أكثر من 213 ألف شخص ضمن مؤسسات تعليمية وتأهيلية شملت المدارس والحضانات والمراكز العلاجية وذلك في إطار برامج الدمج والدعم التعليمي. وفيما يخص مكافحة الفساد أوضح التقرير أن دولة الكويت قامت بإعداد مشاريع قوانين جديدة لتوسيع صلاحيات هيئة مكافحة الفساد وتعزيز دور القضاء واستقلاليته وتشديد حماية الأموال العامة بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة. كما لفت إلى جهود الكويت في مجال الرقمنة والتحول الإلكتروني بما في ذلك إطلاق تطبيق "سهل" الذي أنجز أكثر من 60 مليون معاملة إلكترونية واعتماد استراتيجيات وطنية لخفض الانبعاثات الكربونية وحماية البيئة.

وأكد أن الدولة تعمل على تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني وضمان حماية الفئات الضعيفة وتوسيع نطاق نشر ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية والإعلامية من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والإسكان وتحقيق مستويات متقدمة في مؤشرات التنمية البشرية.

وعلى الصعيد الدولي لفت التقرير إلى الدور الذي تؤديه دولة الكويت كعاصمة للعمل الإنساني مؤكدا في هذا السياق على التزامها المتواصل في تقديم مساعدات إنسانية واسعة النطاق عبر الصندوق الكويتي للتنمية ودعم جهود الإغاثة في مناطق النزاعات والكوارث خاصة في غزة وسوريا واليمن بالإضافة إلى تنظيم واستضافة مؤتمرات المانحين الدولية. وشدد على أن دولة الكويت بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله تواصل التزامها بنهج الإصلاح والتحديث وتعزيز الحقوق والحريات موضحا أن هذه التطورات تعكس التزام دولة الكويت المتجدد بالنهوض بمنظومة حقوق الإنسان وفق نهج يستند إلى مبادئ الدستور والمواثيق الدولية يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ولفت التقرير الى أن دولة الكويت تلقت في الجولة السابقة 302 توصية قبلت منها 230 توصية بشكل كامل و6 توصيات جزئيا وأخذت بعلم 12 توصية مؤكدا التزام الدولة بالشفافية والانفتاح وحرصها على الحضور الكامل في جلسات الحوار مع لجان المعاهدات الدولية ذات الصلة. كما اشار إلى تفاعل دولة الكويت مع أصحاب الولايات والإجراءات الخاصة للمجلس حيث استجابت لعدد من طلبات الزيارات الميدانية والعلمية خلال عامي 2023 و2024 شملت ولايات في مجالات التنمية والعنف ضد النساء وحقوق ذوي الإعاقة والمهاجرين مؤكدا أن هذه الزيارات تعزز من تبادل الخبرات وتطوير الأداء الوطني.

ويغطي التقرير الوطني الفترة من 2020 إلى نهاية 2024 وأعد بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني والديوان الوطني لحقوق الإنسان وفق منهجية تشاركية شاملة، وتعهد وفد دولة الكويت بدراسة التوصيات المقدمة من الدول الأعضاء بمجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان التي بلغ عددها 290 توصية تعنى بتعزيز آليات حقوق الانسان.

مساعد وزير الخارجية بحثت مع مسؤولة أممية التعاون في مجالات دعم حقوق العمالة

جواهر الصباح: الكويت تعمل حاليا على إجراء مراجعة تشريعية شاملة للقوانين الوطنية

جنيف – "كونا": بحثت مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان السفيرة الشيخة جواهر الصباح مع المدير العام المساعد لشؤون الحوكمة والحقوق والحوار في منظمة العمل الدولية مانويلا تومي سبل تعزيز التعاون في مجالات دعم حقوق العمالة ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

جاء ذلك في اجتماع عقده الجانبان على هامش مشاركة السفيرة الشيخة جواهر الصباح ضمن وفد دولة الكويت في أعمال الاستعراض الدوري الشامل المنعقد في جنيف حيث ناقشا كذلك سبل تبادل أفضل الممارسات في إطار القوانين الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وأكدت الشيخة جواهر خلال الاجتماع متانة العلاقات والروابط التاريخية بين دولة الكويت ومنظمة العمل الدولية منذ انضمام الكويت للمنظمة في عام 1961 والتي توجت بافتتاح مكتب إقليمي للمنظمة في الكويت عام 1972.

وتباحث الجانبان حول أفضل السبل والممارسات المتعلقة بتعزيز حقوق العمالة ومكافحة الاتجار بالأشخاص بما في ذلك بحث أطر التعاون والتنسيق المشترك حول المجالات كافة التي تعود بالنفع على سوق العمل بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان والقوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت.

ولفتت الشيخة جواهر في هذا السياق إلى إطلاق دولة الكويت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة من 2025 إلى 2028 التي تعزز إجراءات الوقاية والحماية والمساءلة ومنع كل أشكال استغلال العمالة بما يتوافق مع الأطر الخاصة بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وذلك إيمانا منها بدعم العاملة المتعاقدة.

وأضافت أن دولة الكويت تعمل حاليا على إجراء مراجعة تشريعية شاملة للقوانين الوطنية ذات الصلة بما في ذلك قوانين مكافحة الاتجار بالبشر وقانون الإقامة والعمل في القطاع الأهلي وتنظيم العمالة المنزلية بهدف تعزيز الحماية القانونية وضمان حقوق جميع العاملين.

كما اكدت الشيخة جواهر الأهمية البالغة التي توليها دولة الكويت لدعم المرأة وتمكينها في سوق العمل في القطاعين العام والخاص وذلك انطلاقا من التوجيهات السامية من لدن سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد مستعرضة الإنجازات التي حققتها المرأة في قطاع العمل في دولة الكويت خاصة في القطاع الخاص.

الملتقى الإعلامي العربي .. جلسات حوارية تتناول قصص نجاح وتحديات عدد من الإعلاميين

جانب من الحضور

جانب من التكريم

تناولت الجلسات الحوارية في "ملتقى الشباب" الذي يقام ضمن فعاليات الملتقى الإعلامي العربي في دورته الـ 20 أمس السبت قصص النجاح والإنجازات والمعوقات التي واجهت إعلاميين وصناع محتوى من مختلف الدول العربية في مسيرتهم.

وشهدت الجلسات الأربع لـ"ملتقى الشباب" التي أقيمت بالتعاون بين الملتقى الإعلامي العربي والهيئة العامة للشباب الكويتية ونادي "رقي" ونادي "مهارة" نقاشات حول أبرز التحولات في المشهد الإعلامي وأثر المنصات الرقمية على صناعة المحتوى إضافة إلى التحديات والفرص التي تواجه الجيل الجديد من الإعلاميين.

وتناولت الجلسات محاور متعددة حول مسيرة المشاركين وإنجازاتهم في المجال الإعلامي والفرص التي استثمروها لتطوير ذواتهم وتحقيق نجاحاتهم.

وتنوعت كذلك بين الطابع الحواري والتحفيزي إذ شارك كل ضيف بتجربته الخاصة مسلطا الضوء على الدروس التي تعلمها خلال رحلته الإعلامية.

وتطرقت النقاشات إلى أهمية التوازن بين المصداقية والانتشار والوعي بدور الإعلام في تشكيل الوعي المجتمعي.

وشدد المشاركون على أهمية اكتشاف الذات وبناء الهوية الإعلامية مؤكدين أن الطريق نحو النجاح يبدأ بالإيمان بالقدرات وتطوير المهارات باستمرار.

ولفتوا إلى أن الإعلام اليوم بات أوسع وأسرع انتشارا بفضل المنصات الرقمية ما يتيح فرصا أكبر للجيل الجديد لإيصال رسالتهم وبناء تأثير حقيقي.

وأكد المتحدثون ضرورة أن يحمل كل إعلامي أو صانع محتوى رسالة واضحة وقيمة يحافظ عليها في كل ما يقدمه من مواد متطرقين إلى أهمية التوازن بين الحياة المهنية والخاصة والسعي إلى تنمية الذات بالقراءة والدورات التدريبية.

ودعوا إلى المبادرة وعدم انتظار الفرص بل صناعتها بأنفسهم من خلال الإصرار والمثابرة لافتين إلى أن النجاح لا يأتي مصادفة بل هو نتيجة لاكتشاف الذات والعمل المستمر والتكيف مع متغيرات العصر.

دعت الراغبين بالاستفسار إلى مراجعتها

«التأمينات» : تنفيذ قرار مجلس الوزراء بتخفيض المعاشات الاستثنائية ووقف المكافآت الاستثنائية اعتبارا من 1 مايو الجاري

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعيه

أشارت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى تنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن تخفيض المعاشات الاستثنائية ووقف المكافآت الاستثنائية اعتبارا من 2025/1/5.

وقالت المؤسسة في منشور لها على موقع التواصل الاجتماعي "إكس" أمس السبت إنه في حال رغبة أصحاب المعاشات الاستثنائية في الاستفسار يمكنهم مراجعة المقر الرئيس خلال ساعات العمل الرسمي من الساعة 8 صباحا حتى الساعة 12:30 ظهرا أو التواصل من خلال الأرقام التالية: "22994085 – 22994086".